قراءة في الجولة الأولى

من مؤتمر جنيف 2

إعداد قسم السياسة والعلاقات الدولية

مركز عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN CENTER
FOR STRATEGIC STUDIES

ورقة تحليلية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسوريا دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد القرار السياسي ولرسم الاستراتيجيات.

يعمل المركز كمؤسسة بحثية استراتيجية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سوريا في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينتج الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

جميع الحقوق محفوظة 2014 ©

تاريخ النشر 7 / 2 / 2014م

المحتويات

النتائج السياسية للجولة التفاوضية الأولى من مؤتمر جنيف2.....3
أولاً- على مستوى الهدف والمخرجات من المؤتمر 3
ثانياً- على المستوى الدبلوماسي.....4
ثالثاً- على المستوى الدولي.....4
رابعاً- على المستوى الإنساني والإغاثي 5
خامساً- على مستوى النظام 5
سادساً- على مستوى المعارضة.....6
نقاط القوة والضعف لكل من وفدي التفاوض.....7
تقييم الأداء التفاوضي لوفد المعارضة (وظيفياً).....9
أداء أعضاء وفد المعارضة (شخصيّاً)..... 10
توصيات عامة..... 11
أولاً- فيما يخص ملفات التفاوض 11
ثانياً- فيما يخص خطّة التفاوض..... 12
ثالثاً- فيما يخص فريق عمل التفاوض 12
الملحق I 14
الملحق II 17

حرصت القوى الدولية والإقليمية على إنهاء النزاع في سوريا بالطرق والحلول السياسية وذلك لقناعتها -حسب زعمها- بأن استمرار الفعل العسكري سيفضي إلى توسع النزاع على أكثر من محور منها الطائفي وإلى انفجار إقليمي له ارتدادات على النظام الدولي، كما قد يؤدي إلى تفتيت المنطقة وإعادة رسم خارطتها الجغرافية، لذا تجد القوى الدولية بجنيف 2 مناسبة لإطلاق فرصة لإنهاء الصراع وتجنب احتمالات التصعيد غير المحسوبة.

ونتيجةً لضغط القوى المؤثرة والفاعلة على طرفي النزاع، حضر الطرفان إلى جنيف2 لتطبيق الحل السياسي عبر المفاوضات بين الطرفين، وفق مُحديين أساسيين للآلية والهدف من التفاوض:

المحدد الأول: وثيقة جنيف 1 التي نصّت بمضمونها على ما يلي

أولاً: تأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن

1. الوقف الدائم للعنف المسلح من كافة الأطراف؛
2. قيام الحكومة السورية بإجراءات فورية في (الإفراج عن المعتقلين، حرية التنقل للصحفيين، حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي)؛
3. الاحترام والتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة؛
4. أن تسهل الحكومة السورية عمل المنظمات الإنسانية.

ثانياً: مبادئ وخطوط توجيهية متفق عليها للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية

1. أي تسوية يجب أن تفضي **لعملية انتقالية** تتيح منظوراً مستقبلياً للدولة (بحيث تكون ديمقراطية وتعددية تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان واستقلال القضاء وسيادة القانون وتتيح فرصاً متساوية للجميع)، وفق جدول زمني مؤكد؛
2. **خطوات رئيسية للعملية الانتقالية:** إقامة هيئة حكم انتقالي تُهيّئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية وفق كامل السلطات التنفيذية تضم أعضاء من الطرفين؛
   - ✓ تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته للمشاركة في عملية حوار وطني بشكل مُجدٍ؛
   - ✓ إعادة النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية وعرض النتائج على الاستفتاء العام؛
   - ✓ تمثيل المرأة بشكل كامل في جميع جوانب العملية الانتقالية؛
   - ✓ ضمان الاستقرار وتعاون جميع الأطراف مع هيئة الحكم الانتقالية بكفالة وقف أعمال العنف بشكل دائم واتخاذ خطوات فعلية لحماية الأطراف الضعيفة، واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة مسائل إنسانية مع ضمان استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات بما فيها قوات الجيش والأمن، وأن تتصرف وفق معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الشعب وخاضعة لسلطة هيئة الحكم الانتقالية، مع ضرورة الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية؛

- ✓ خطوات تضمن التوصل لاتفاق سياسي ذي مصداقية يحترم سيادة سورية واستقلالها ويضمن حل النزاع بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً، وعلى جميع الأطراف تأكيد التزامها بخطة النقاط الست والتعامل بصدق مع المبعوث المشترك.

المحدد الثاني: نصُّ الدعوة الموجه من الأمين العام للأمم المتحدة إلى الوفدين

والمتضمن صراحةً أن يبدأ المؤتمر باتفاق على **جسم حاكم انتقالي** بسلطات تنفيذية كاملة يتم تشكيله بتوافق من الطرفين مع وجوب الحفاظ على المؤسسات العامة واستعادة دورها، وهذا يتضمن الأجهزة الأمنية والعسكرية وأجهزة المخابرات، كما يجب على جميع مؤسسات الدولة والدوائر الحكومية أن تؤدي عملها بمهنيّة وبما يتوافق مع معايير حقوق الإنسان وأن تعمل تحت قيادة عليا تكرّس الثقة العامة **وتحت سلطة الجسم الحاكم الانتقالي**.

النتائج السياسية للجولة التفاوضية الأولى من مؤتمر جنيف2

أسفرت الجولة الأولى من مباحثات جنيف2 عن النتائج السياسية التالية:

أولاً: على مستوى الهدف والمخرجات من المؤتمر

1. وجد وفد النظام المؤتمر فرصة للتذرع بمكافحة الإرهاب بينما ركز وفد المعارضة على مسألة هيئة الحكم الانتقالي كأساس للحل السياسي؛
2. لم تسفر المباحثات عن تحقيق أي بند من بنود جنيف1 أو مضمون دعوة الأمين العام للأمم المتحدة؛
3. إقرار الطرفين بوثيقة جنيف1 كأساس للحل السياسي رغم اختلاف أولويات بنودها لكل طرف، فالنظام السوري تحفّظ على نص الدعوة بذريعة أنها لا تلبي تطلعات الشعب السوري وركّز على مسألة مكافحة الإرهاب، كما رفض الاعتراف بمرجعية المؤتمر وقدّم ورقة كي تشكّل مرجعية بديلة لكنه عاد تحت ضغط روسي وقبل ببيان جنيف1، أما المعارضة فقد قبلت الحضور وأقرت بالمرجعية كون انطلاق الاتفاق يبدأ من تشكيل هيئة حكم انتقالي[1].

[1] ـ تقدير موقف صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 4 فبراير/ شباط 2014.

ثانياً: على المستوى الدبلوماسي

1. أول لقاء مباشر بين الطرفين؛
2. منح كل طرف الشرعية بشكل ما للآخر؛
3. اكتسب الائتلاف تمثيلاً سياسياً كمفاوض رسمي في محفل دولي ضمّ 39 دولة و4 منظمات دولية؛
4. كسر العزلة الدبلوماسية للنظام؛
5. كانت المباحثات استمراراً للمعركة الداخلية ولكن بأدوات سياسية ودبلوماسية؛
6. ظهر وفد الائتلاف خلال عملية التفاوض بشكل أفضل (رغم قلة التحضير والخبرة) من وفد النظام وذلك وفق تصريحات الإدارة الأمريكية[2].

ثالثاً: على المستوى الدولي

1. نجاح الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بعقد المؤتمر وإطلاق عملية التفاوض على الرغم من عدم نضوج الحل السياسي،
2. أكدت **مجموعة أصدقاء سوريا**[3] أن النظام مسؤول عن عدم إحراز أي تقدم في المفاوضات والسبب تعنّت النظام، وأنه تاجر بملفات إنسانية؛
3. تشكّل انطباع عام من قبل **المجتمع الدولي**[4] يلوم النظام لتعطيله جنيف2، وأن مستواه الإعلامي لم يرقَ إلى المستوى المطلوب بل كان أداء المعارضة أفضل مما كان متوقّعاً؛
4. إعادة حضور المعارضة على الساحة الدولية ونجاح الائتلاف في إبقاء الضوء مسلطاً على الأزمة الإنسانية والمرحلة الانتقالية، حيث أبدت **الإدارة الأمريكية**[5] ارتياحها لذلك؛
5. من **وجهة نظر أمريكية**[6] خطاب الجربا كان مذهلاً بينما تصريحات وليد المعلم تدل على عدم نضج حقيقي؛
6. أفرز جنيف2 أرضية لا يستبعد فيها مناقشة هيئة الحكم الانتقالي في الجولة الثانية، وهذا ما أكدته **روسيا**[7] كما أكدت أن الوفد المعارض المفاوض ليس شاملاً لكل أطياف المعارضة.

---

[2] ـ المصدر: www.dp- News.com.
[3] ـ المصدر: النشرة الإخبارية اليومية للمنتدى السوري للأعمال 2014/2/1.
[4] ـ المصدر: النشرة الإخبارية اليومية للمنتدى السوري للأعمال 2014/2/2.
[5] ـ المصدر: www.dp- News.com.
[6] ـ المصدر: www.dp- News.com.
[7] ـ المصدر: جريدة الوطن السورية 2014/2/3.

رابعاً: على المستوى الإنساني والإغاثي

1. على الرغم من انخفاض سقف المطالب من فكّ الحصار إلى إدخال الشحن الإغاثية ومع ذلك لم تسفر المباحثات عن أي نتائج في هذا الخصوص[8]؛
2. لم يقدم النظام أي خطوة جدية (كبناء ثقة) في المجال الإنساني والإغاثي.

خامساً: على مستوى النظام

سوّق النظام جملة من النتائج السياسية تتمثل بما يلي[9]:

1. تم طرح مشروع بيان حول مكافحة الإرهاب يتضمن وقف التسليح والتدريب والتمويل والإيواء للإرهابيين. إلخ، وتم رفضه من قبل المعارضة؛
2. كسر النظام الحصار الإعلامي الذي كان قد تسبب في تضليل الرأي العام العالمي واستطاع الوفد إجبار الدول على الإصغاء للخطاب السياسي الرسمي، سواءً من خلال الكلمة الرسمية أو المؤتمرات الصحفية[10]؛
3. إظهار الائتلاف على أنه مجموعة مرتزقة تسعى للسلطة وعلى أن هناك خلل بنيوي يتوجب تلافيه عبر إشراك معارضة داخلية كهيئة التنسيق وتيار بناء الدولة، بالإضافة إلى أن الائتلاف غير قادر على التأثير على أي فصيل عسكري في الداخل؛
4. إيصال رسائل من النظام للعالم وخاصةً أن الحرب لم تنل من بنية الدولة الرسمية المستمرة بتماسكها وتناغمها؛
5. الأسد خطٌ أحمر وأن من يحدد مصيره هي صناديق الاقتراع؛
6. إن حضور النظام أكد على أن روسيا هي قوة عالمية تؤثر في أي حل سياسي خاص بمستقبل سوريا؛
7. استغلال انعقاد المؤتمر من قبل النظام للتصعيد العسكري الميداني (قصف مكثف غير مسبوق على حلب بالبراميل المتفجّرة، محاولة التقدّم في مدينة حلب، الانتقام من داريا، قصف أحياء حمص القديمة، بقاء معدّل القتل على حاله) وذلك لإدراكه أن أهم آليات الضغط على المسار السياسي هو التقدم العسكري الميداني واستخدام زيادة المعاناة كورقة ضغط على المعارضة.

---

[8] ـ عرضت الأمم المتحدة إدخال 13 شاحنة طحين، و13 شاحنة تحمل مساعدات لو وزعت على أحد الشكلين التاليين فستنتج ما يلي:
13 شاحنة X 25 طن طحين = 325 طن طحين
13 شاحنة 2500X سلة غذائية = 75.000 سلة غذائية
وهذا جلّ ما كان سيقدّمه المجتمع الدولي ورغم ذلك رفض النظام، نظام التجويع الذي يبتزّ عن طريق المفاوضات باستخدام الملف الإنساني، بل زاد من عنفه أثناء سير المفاوضات حيث ذكرت AFP أن 1900 شهيد قضوا منذ بداية المؤتمر حتى نهايته.

[9] ـ المصدر: موقع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون السوري.

[10] ـ المصدر: موقع التيار الإلكتروني.

سادساً: على مستوى المعارضة

قدم الائتلاف النتائج التالية:

1. تعرية النظام أمام الرأي العام العالمي على أنه الهدف الأساس من حضور جنيف؛
2. خوض المعركة سياسياً انطلاقاً من جنيف1؛
3. التأكيد على أنه لا يمكن المضي في أي نقطة أمنية واردة في جنيف1 قبل إنهاء مسألة تشكيل هيئة انتقالية في سوريا بسلطات كاملة؛
4. استعادة كسب تأييد الرأي العام الأوروبي بعد مناقشة مكافحة الإرهاب من خلال تقديم وثائق جرائم حرب وصور موثقة لمجازر ارتكبها النظام إلى جانب تقارير صادرة عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان تتعلق بمعاقبة المدنيين عبر هدم آلاف المنازل؛

أنهى جنيف2 احتكار نظام الأسد لسوريا حتى أنه بات غير قادر على تمثيل بلاده، أي أنه يفقد شرعيته كل يوم تحت سقف الأمم المتحدة.

نقاط القوة والضعف لكل من وفدي التفاوض

	نقـــاط القـــــوة	نقـــاط الضعـــف
وفـــد المعـــارضـــة	1. أظهر حضور الائتلاف لمؤتمر جنيف2 أنه لا يرفض الحل السياسي، وأنه قوّض مساعي النظام لاستغلال الأجواء لصالح أغراضه 2. تركيز الوفد كخطاب تفاوضي على أساس وثيقة جنيف1 3. إن عرض الوفد لملفات عن جرائم النظام وملفات مكافحة الجيش الحر للدولة الإسلامية أثبت جدية الوفد بمناقشة محور الإرهاب 4. دبلوماسياً كان وفد المعارضة هادئاً لبقاً ولم يكن سهل الاستفزاز 5. أضفى صمت باقي الكتل السياسية للمعارضة (غير الممثلة) جواً إيجابياً على مناخ التفاوض تجلى بهامش من الحرية والأريحية بأداء الوفد 6. عبر وفد المعارضة عن معظم أطياف الشعب السوري من الناحية الطائفية والعرقية	1. حضور الائتلاف أعطى شرعية لنظام الأسد (نظام القتل والإجرام) 2. ذهاب فصيل سياسي واحد فقط لحضور جنيف2 يشكك في التمثيل، وانقطاع الائتلاف عن بقية زملائه في استنبول والداخل السوري أثناء التفاوضات يوحي بعدم اكتراث هذا الفصيل لباقي مكونات الائتلاف 3. لم يملك الوفد ملفات تفاوضية مجهزّة (توثيقية تفصيلية) بشكل مهني، كملف المعتقلين وملف الإغاثة مثلاً 4. تعامل الوفد خلال التفاوض على مبدأ ردات الفعل والدفاع أكثر مما تعامل على أساس المبادرة والهجوم، وظهر ذلك جلياً في ملف مكافحة الإرهاب الذي طرحه النظام وملف المعتقلين 5. وظيفياً لم يكن الوفد فنياً ولا مهنياً كحضور ولا كأداء، ولم يضم تمثيلاً كافياً من الخبراء العسكريين (ممثل واحد عن هيئة الأركان) والدبلوماسيين (دبلوماسي واحد)، ولم يقدم ملفات مهنية، ولم يرتقي خطابهم في بعض الأحيان إلى أسلوب التفاوض الحرفي 6. حرص الوفد بتشكيله على التوزع الطائفي والعرقي على حساب النوع والخبرة الفنية 7. التعامل مع الورقة المطروحة من قبل النظام بشكل خاطئ (ملحقII) 8. وفد المعارضة من أصحاب توجه معين داخل الائتلاف ولم يكن يمثل قوى الحراك والثورة في الداخل من المدنيين والعسكريين 9. غياب المرجعية (وثائق الائتلاف، الإطار العام للحل السياسي) دلّ على الارتجال خلال عملية التفاوض.

	نقـــاط القـــــوة	نقـــاط الضعـــف
وفـــد النظـــام	1. أتى النظام لكسب الوقت ونجح بذلك 2. استغل النظام نقاط ضعف بنيوية ووظيفية في وفد المعارضة التي تجلت في عدم التمثيل الحقيقي والضعف في بعض الملفات 3. ركز في خطابه على أن يحارب تنظيم القاعدة نيابةً عن العالم وهو الضامن الوحيد للأقليات وخاصةً المسيحية 4. أعضاء الوفد كانوا متفقين من حيث الرؤية والخطاب حتى الإعلامي 5. طرح النظام ورقة مبادئ سياسية تؤكد على السيادة والاستقلال والوحدة الوطنية مستقاة بشكل نسبي من البند الثالث من وثيقة جنيف1	1. النظام مسؤول عن عدم إحراز أي تقدم حقيقي في عملية التفاوض بالجولة الأولى 2. النظام تاجر بالدم السوري باستخدامه معاناة الناس كورقة تفاوض، فاستغلال الملفات الإنسانية للتفاوض يعدّ ابتزازاً سياسياً وفعلاً سلبياً انعكس على ردات الفعل الدولية 3. ظهر بشكل واضح خلال عملية التفاوض أن وفد النظام لم يكن مخوّلاً بأية صلاحيات من قبل النظام وأن حضوره محصور بالتذرّع بمكافحة الإرهاب 4. كان خطاب الوفد هجومياً تجاه أربعين دولة، مخالفاً الأعراف الدبلوماسية وخطاباً عبثياً موجهاً لشريحة واحدة من المجتمع السوري وهي الشريحة المؤيدة له 5. تشكيلة الوفد كانت أقرب إلى لوحة شكلية مكشوفة المعالم 6. ركز الوفد على انتصارات لفظية مثل: تباهيه بنبرة التحدي وتوجيه النقد المباشر لوزير الخارجية الأميركي، التركيز على انتصاراتهم على إعلاميي المعارضة 7. عدم تمثيل المرأة والمكون الكردي في الوفد المفاوض (داخل غرفة المفاوضات)

تقييم الأداء التفاوضي لوفد المعارضة (وظيفياً)

1. تم اقتصار الأهداف على هدف واحد فقط وهو إحراج النظام أمام الرأي العام؛
2. الاقتصار على البدء بالمفاوضات حول تشكيل هيئة الحكم الانتقالي دون دراسة قضاياها وجمع بيانات عنها وتحليلها؛
3. غياب الاستراتيجية المناسبة للتفاوض، سواءً تلك التي تهدف إلى توسيع قاعدة المنافع المشتركة أو تعظيم المكاسب الذاتية، ولم يكن منهج التفاوض متسماً لا بالشكل الهجومي ولا بالشكل الدفاعي[11]؛
4. غياب الاستشارة مع باقي الأطراف من المعارضة؛
5. غياب التكتيكات التنفيذية المتمثلة بالاقتراحات وتقديم حلول للمشكلات القائمة وتدعيم ملفات التفاوض بالوثائق؛
6. عدم الإدراك الكامل لمصادر القوة التفاوضية للطرف الآخر وغياب الخيارات المطروحة؛
7. أما فيما يتعلق بالدور الإعلامي[12]، فقد اتّسم العمل الإعلامي بما يلي:

- غياب التنسيق وعشوائية التصريح والظهور الإعلامي مما يدل على غياب خطة إعلامية مجهزة واضحة المعالم؛
- التردد والتناقضات السياسية والوقائعية في خطاب المتحدث الرسمي باسم الائتلاف السوري؛
- مقارنةً مع الوفد الإعلامي للنظام فإن الوفد الإعلامي الخاص بالمعارضة بدا هزيلاً كماً ونوعاً؛
- غياب عناصر القوة الحقيقية في الخطاب الرسمي للمعارضة، خطاب الجربا رغم جودة مضمونه إلا أنه أغفل نقاط قوة كانت ستغني حالة الإقناع السياسي والدبلوماسي كملف الكيماوي والتقارير الموثقة عن انتهاكات حقوق الإنسان بالأرقام والصور؛
- غياب التنسيق المسبق والموازي لانعقاد المؤتمر مع باقي مكونات الصف الإعلامي للمعارضة بشكل عام؛
- الاعتماد على كوادر شركة إعلامية بريطانية[13] (حادثة جهاد بلوط)، واستبعاد الكوادر الإعلامية في المكتب الإعلامي للائتلاف وتجاهله لنداءات من ناشطين إعلاميين في الثورة؛
- لم يُعر اهتماماً كبيراً للتواصل مع وسائل الإعلام الغربية بل ركز على العربية منها في حين كان عليه أن يستثمر وجوده في جنيف لمخاطبة الرأي العام الغربي بشكل مدروس[14].

---

[11] ـ ورقة أكاديمية بعنوان التفاوض الفعّال، برنامج الإدارة العليا http://www.caoa.gov.eg/NR/rdonlyres/.
[12] ـ التقييم الإعلامي المفصّل للوفد الإعلامي للمعارضة في الملحق ا (من إعداد الفريق الإعلامي).
[13] ـ من شخصيات هذه الشركة جهاد بلوط الذي يعتبر اختراقاً من النظام للوفد الإعلامي للمعارضة، مما اضطر وفد المعارضة إلى إعفائه.
[14] ـ تقدير موقف صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 4 فبراير/ شباط 2014.

أداء أعضاء وفد المعارضة (شخصيّاً)

الرقم	الاسم	الصفة	الملاحظات
1	أحمد الجربا	رئيس الائتلاف	بنية الخطاب جيدة. غياب الكاريزما.
2	د. بدر جاموس	أمين عام الائتلاف/ مفاوض	لم يظهر ولم يقدم شيئاً. سوّق انتصارات شكلية.
3	هيثم المالح	رئيس اللجنة القانونية/ مفاوض	لم يظهر. حضوره شكلي ورمزي.
4	هادي البحرة	كبير المفاوضين	
5	أنس العبدة	مفاوض	حضور إعلامي.
6	عبد الحميد درويش	مفاوض	حضور رمزي عن المكون الكردي.
7	نذير الحكيم	مفاوض	
8	سهير الأتاسي	مفاوض/ الملف الإنساني	- حضور شكلي لم يكن لديها ملفات مجهزة (إنسانية).
9	محمد حسام حافظ	مستشار/ مفاوض	الدبلوماسي المنشق الوحيد في الوفد.
10	لؤي صافي	الناطق الرسمي باسم الوفد	تصريحاته متناقضة وغير دقيقة.
11	ريما فليحان	الفريق التقني المتمم/ الملف الإنساني	لم يكن لديها ملفات مجهزة (إنسانية).
12	عبد الأحد اصطيفو	الفريق التقني المتمم	حضور رمزي عن المكون الكردي. لم يكن له دور بالتفاوض.
13	عبيدة نحاس	الفريق التقني المتمم	حضوره قليل وضعيف.
14	محمد صبرا	الفريق التقني المتمم/ حقوقي	لم يظهر.
15	إبراهيم برو	الفريق التقني المتمم	حضوره شكلي.
16	أحمد جقل	الفريق المتمم/ عن هيئة الأركان	حضور رمزي عن المكون التركماني.

الرقم	الاسم	الصفة	الملاحظات
1	عبد الحكيم بشار	مفاوض	.ظهر في الجلسة الافتتاحية فقط
2	نورا الأمير	نائب رئيس الائتلاف	.ظهرت في الجلسة الافتتاحية فقط .ظهر دورها الإيجابي في الملف الإنساني حيث تواصلت مع المعنيين لتلافي قصور هذا الملف
3	ميشيل كيلو	عن الكتلة الديمقراطية	.ظهر كأنه المحرك الأساسي لعملية التفاوض (التخطيط والتوجيه)
4	برهان غليون	المجلس الوطني/ شخصية وطنية	.ظهر كأنه المحرك الأساسي لعملية التفاوض (التخطيط والتوجيه)

توصيات عامة

أولاً: فيما يخص ملفات التفاوض[15]

1. إعداد ملف كامل عن **القضايا الإنسانية** بشكل احترافي والإقرار من الطرفين بأن تنفيذ هذه القضايا هو خارج إطار التفاوض، فهي تحتاج إلى ترتيبات وتنفيذ فقط لأن التفاوض على حاجات إنسانية عار وابتزاز سياسي إنساني؛ والعمل إن أمكن على استصدار قرار من مجلس الأمن بذلك[16].
2. العمل على تقديم رؤية مؤطرة زمنياً لإيقاف تدريجي **لإطلاق النار** بناءً على التشاور ورؤية الفصائل العسكرية في ذلك، تُنفّذ هذه الرؤية بعد عدة إجراءات يقوم بها النظام لبناء الثقة كإيقاف القصف، البراميل المتفجرة، إخراج المعتقلين، وذلك تحت رقابة الأمم المتحدة؛
3. العمل على تقديم رؤية **لإعلان دستوري** جديد يضمن النقاط التالية:
   - ✓ إلغاء الدستور الحالي المعمول به؛
   - ✓ تحديد المرجعية السياسية والقانونية بشكل واضح؛
   - ✓ صيانة السيادة الوطنية واستقلال ووحدة الأراضي السورية وضمان استمرار المؤسسات الحكومية في تأدية مهامها؛
   - ✓ ضرورة الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية؛
   - ✓ تمكين جميع فئات المجتمع في عملية الحوار بما في ذلك ضمان مشاركة المرأة؛
   - ✓ مراعاة حقوق الإنسان.
4. فيما يخص **هيئة الحكم الانتقالية**:
   - ✓ تحديد الصلاحيات الممنوحة (تنفيذية، تشريعية وقضائية) بشكل صريح وواضح؛
   - ✓ الحكومة الانتقالية هي حكومة فنية وقائمة على أساس المحاصصة (نصف + نصف) بما في ذلك الوزارات السيادية؛

[15] ـ ضمن إطار وبما لا يتعارض مع وثيقة جنيف1.
[16] ـ تصريح لوزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو، في المؤتمر الصحفي الذي انعقد في ألمانيا مع نظيره الألماني 4 فبراير/ شباط 2014.

- ✓ لا تبرم هيئة الحكم الانتقالية أية اتفاقات دولية ملزمة للدولة القادمة؛
- ✓ لا تحدد هيئة الحكم شكل النظام القادم بل تدعو إلى مؤتمر مصالحة وطني عام يفضي إلى دستور جديد يُعرض للاستفتاء؛
- ✓ على النظام تقديم ضمانات للدول الراعية لمؤتمر السلام بحيث تضمن تسهيل عمل هيئة الحكم الانتقالية؛
- ✓ أثناء عمل هيئة الحكم الانتقالية يبقى منصب رئيس الجمهورية منصباً فخرياً فقط؛
- ✓ تحديد مهام الهيئة الانتقالية وفق جدول زمني محدد؛
- ✓ تجهز الهيئة ملفات موثّقة عن الأضرار التي لحقت البلد (بنية تحتية، اجتماعية، اقتصادية، إنسانية..)؛
- ✓ إعداد قانونَي انتخاب برلمان ورئيس الجمهورية تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وفق الدستور الجديد؛
- ✓ تعود مهمة الجيش والأمن خلال عملية الانتقال إلى حماية الحدود والأمن الداخلي.

ثانياً: فيما يخص خطّة التفاوض

الذهاب إلى المؤتمر بخطة تفاوض مدروسة جاهزة تتضمن ما يلي:

1. تحديد **الأهداف** المطلوب تحقيقها من التفاوض بشكل واضح ومحدد؛
2. تحديد **ملفات** التفاوض؛
3. التحضير المسبق ودراسة **قضايا ملفات التفاوض** وجمع البيانات عنها وتحليلها؛
4. دراسة نقاط القوة والضعف في **الخصم** (وفد النظام)؛
5. الاختيار السليم **للاستراتيجية** الأنسب للتفاوض وفق منهجية (ماذا، متى وكيف)؛
   - ماذا نريد من التفاوض؟
   - متى نغير أسلوب التفاوض (السيناريوهات البديلة)؟
   - كيف نفاوض؟ (الانتقال من التدرج للهجوم للدفاع..)
6. التشبيك المسبق مع الشركاء وباقي مكونات المعارضة (كعسكريين وسياسيين) وضمان توافق كلمتهم مع الوفد المفاوض بما يضمن عدم التشويش على سير التفاوض.

ثالثاً: فيما يخص فريق عمل التفاوض[17]

يجب أن يكون هناك محددات لعمل الفريق ممكن أن تتضمن النقاط التالية:

1. أن يكون هناك روح واحدة يعمل وفقها فريق التفاوض؛

[17] ـ المقصود بفريق العمل ليس فقط الوفد المفاوض وإنما جميع مكونات فريق عمل المعارضة المشكّل سلفاً وفق ما ورد في النقطة السادسة من خطة التفاوض (بما في ذلك عسكريين وسياسيين في الداخل وفي الخارج من باقي مكونات المعارضة).

2. أن تتسم روح عمل فريق التفاوض بالهدوء والاتّزان والدبلوماسية السياسية وألا تكون سهلة الاستفزاز وعدم الرد على مبدأ ردات الفعل والانفعالية؛
3. مراعاة عدم التناقض بالتصريحات وبالخطاب التفاوضي بشكل عام؛
4. عدم الخروج عن الرؤية المتفق عليها من قبل فريق العمل؛
5. إتقان أسس الإثبات والبرهنة بما يتوافق مع أحقية المطالب الثورية التي يمثلها الوفد؛

التنسيق والتخطيط المسبق للتصريحات والمؤتمرات الصحفية الإعلامية.

يجب أن يكون فريق العمل على الشكل التالي:

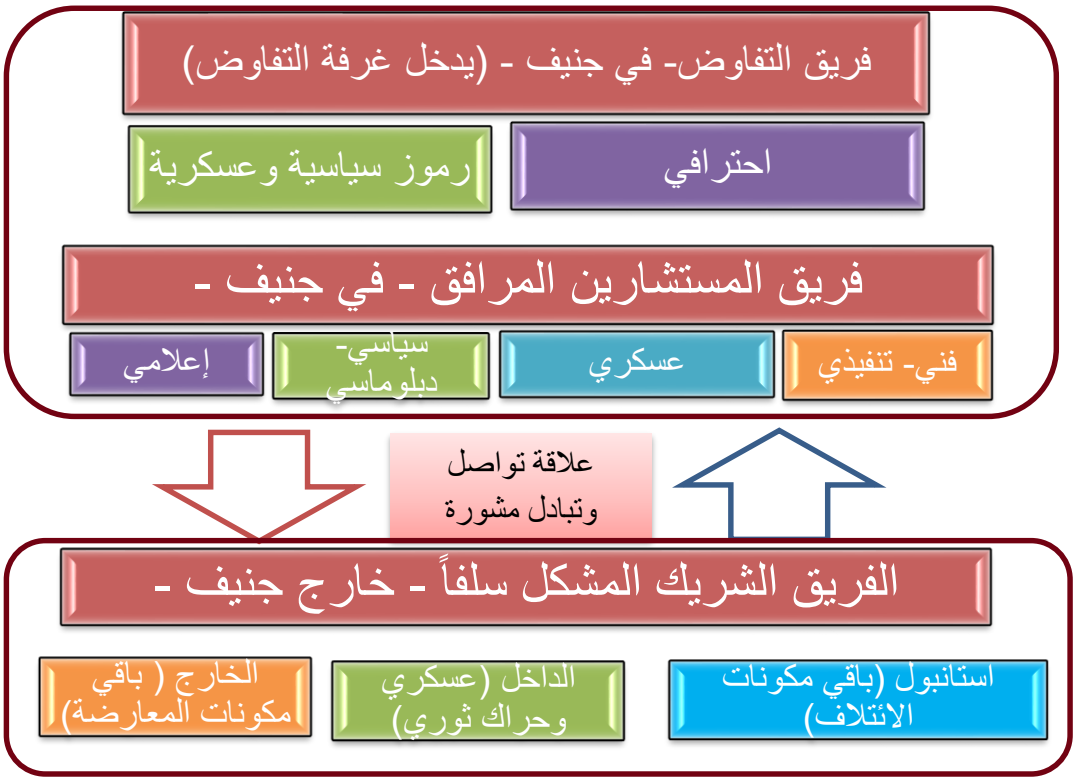

الملحق ا

التقييم الإعلامي المفصّل للوفد الإعلامي للمعارضة (من إعداد الفريق الإعلامي)

كان هناك تغيب واضح في الإعلام الخاص بالمعارضة السورية مع ظهور تنافس كبير من الوفد الإعلامي لنظام الأسد فقد أقدم على تجهيز جيش إعلامي بعتاده الكامل إلى جنيف2.

1. لم يكن هناك ظهور واضح للإعلاميين الموفدين لجنيف2 من قبل الائتلاف السوري المتمثلين بهية مارديني وغسان ياسين. أحمد فاخوري (إعلامي منشق)، منذر آقبيق، هادي البحرة وعلى رأسهم جهاد بلوط والذي كان هو المفصل الأساس في فضح الائتلاف واختراقه من قبل نظام الأسد...فكان الظهور الإعلامي مسلط فقط على الدكتور لؤي الصافي المتحدث الرسمي للائتلاف السوري الذي حاول جاهداً تغطية الأحداث إلا أن هناك الكثير من التناقضات التي تعتبر نقاط ضعف واضحة للوفد الإعلامي للائتلاف من خلال:

- تناقض الصافي في تصريحاته: تارة برر دوافع قتال جنود داعش وذلك دفاعاً عن النفس وتارة وصفهم بأنهم عملاء تابعين للنظام؛
- تلكؤ الصافي فيما يخص مهام الائتلاف الأساسية والهامة (عدم وجود قائمة مجهزة بأسماء المعتقلين، عدم وجود أدلة وإثباتات على جرائم النظام الإنسانية)؛
- تصريح الصافي بفك الحصار على المناطق التابعة للنظام من قبل الجيش الحر وهذا ما أعطى انطباعاً خاطئاً على جميع المستويات فالجيش الحر لم يحاصر قرى علوية مدنية؛
- افتقاده إلى قوة الخطاب.

2. ظهور تناقض واضح بين أعضاء الائتلاف من خلال ظهورهم الإعلامي، مثال: تناقض تصريحات برهان غليون ما بين امتلاك زمام أمور جنيف باستخدام مجلس الأمن وما بين تصريحه الآخر بنهاية الجولة الأولى لم يحقق جنيف أي تقدم؛
3. افتقاد الائتلاف السوري المعارض إلى الأدوات والإعلاميين الأخصائيين ووسائل النشر والتغطية الإعلامية لهم فكانت أبرز نقاط الضعف متمثلة بـ:

- ذهاب 17 إعلامي معارض إلى جنيف2 مقارنة مع ذهاب 50 إعلامي من قبل النظام السوري لدرجة أن أعضاء في وفد المعارضة بالإضافة إلى المبعوث الدولي والعربي إلى سوريا الأخضر الإبراهيمي، اشتكوا مراراً خلال مؤتمراتهم الصحفية التي عقدوها على مدار ثمانية أيام من المفاوضات، من كثرة أسئلة ومداخلات مراسلي وسائل الإعلام الرسمية التابعة للنظام أو الموالية للنظام؛
- مشاركة العشرات من المراسلين في التغطية الإعلامية للجولة الأولى من مفاوضات جنيف2 ومن خلال تعريفهم بأنفسهم خلال المؤتمرات الصحفية فإن معظمهم كان يتبع وسائل إعلام حكومية تابعة لنظام

بشار، مثل وكالة الأنباء الرسمية "سانا"، والتلفزيون السوري الرسمي بقنواته المختلفة، وقناة "الإخبارية" السورية الحكومية وغيرها من القنوات الخاصة التابعة ملكيتها للحكومة السورية؛

- ظهور قيادات إعلامية في الوسائل التي يعملون فيها، أبرزهم مدير عام وكالة "سانا" أحمد ضوا، ورئيس تحرير أخبار التلفزيون الرسمي حبيب سلمان، ورئيس تحرير صحيفة "الوطن"، وضاح عبد ربه المعروف بعلاقته الشخصية برئيس النظام بشار الأسد، فضلاً عن مشاركة وزير الإعلام عمران الزعبي؛
- اقتصر إعلام المعارضة على نشر بعض تصريحات أعضاء الوفد المفاوض ومؤتمراتهم الصحفية على الموقع الإلكتروني للائتلاف السوري المعارض على شبكة الإنترنت، ومقالات منقولة عن الصحف العربية والأجنبية التي تظهر فيها مواقف مؤيدة للمعارضة وتدين النظام؛
- مهاجمة وفد النظام السوري والرد عليه بطريقة متدنية بعيدة عن المستوى الإعلامي المرموق بنشر نكات وصور ساخرة لأعضائه مثل بدانة وليد المعلم والضحكات المتكررة للونا الشبل؛
- مشاركة عدد من مراسلي وسائل إعلامية تعرّف نفسها على أنها معارضة للنظام السوري مثل قناة "أورينت" وراديو "الكل" وراديو "نسمات"، إلا أنه لم يكن لهم أثر ملحوظ لقلة عددهم مقارنة بعدد موفدي النظام، كما أن الوسائل الإعلامية التي يمثلونها ما تزال حديثة التأسيس ويشكو معظمها من ضعف التمويل والمهنية، حسب مصادر المعارضة.

خطابي الجربا:

الخطاب الافتتاحي للجربا في جنيف2:

- تميز الخطاب بتصعيد مرحلي وسريع للأزمة السورية حيث:
  - تناول المجازر الإنسانية التي ارتكبها النظام ضد المدنيين ابتداءً من التظاهر السلمي؛
  - تقديم بيانات واضحة لتناقضات وأكاذيب النظام؛
  - احتواء الثورة جميع الأطياف والطوائف السورية؛
  - دخول قوات أجنبية لتقاتل إلى جانب الأسد؛
  - مقاتلة المعارضة للتطرف والتنظيمات الإرهابية؛
  - فسح المجال بالتعاون مع أعضاء نظام الأسد حين اعترافه ببنود جنيف1 وانشقاقه عن النظام؛
  - تأكيد الحضور بناء على تأكيد أهمية تنفيذ بنود جنيف1؛
  - التمسك بحل الأزمة برحيل الأسد.
- فقد الخطاب نقاط مفصلية بحياة الثورة:
  - عدم ذكر مجازر الكيماوي؛

- لم يتم ذكر تجاوزات روسيا أو حتى إدانتها بتقديم الدعم المادي والعسكري على أرض سوريا.

- مشكلة الإلقاء:
  - القراء الخاطئة للخطاب مثل الوقوف قبل إتمام معنى الجملة مما يضعف من قوة الجملة؛
  - تلكؤ الجربا أثناء القراءة.

خطاب الجربا بنهاية الجولة الأولى في جنيف2 :

- ادعاء الجربا بأن النظام سيدعي النصر في هذه الجولة وإنما النصر يعود للائتلاف مع العلم أن جنيف لم تحقق أي مطلب من المتطلبات البسيطة:
  - لم يتم فك حصار بأي منطقة من المناطق المحاصرة؛
  - لم يتم فك أسر المعتقلين؛
  - تقديم 28000 اسم معتقل من قبل الائتلاف للنظام أمام 150000 اسم؛
  - استمرار القصف على المناطق السورية؛

سرد مجازر النظام التي اعتاد الشعب سماعها، وتقديم وعود وتعهدات بضمانات غربية التي اعتاد الغرب نقضها.

الملحق II

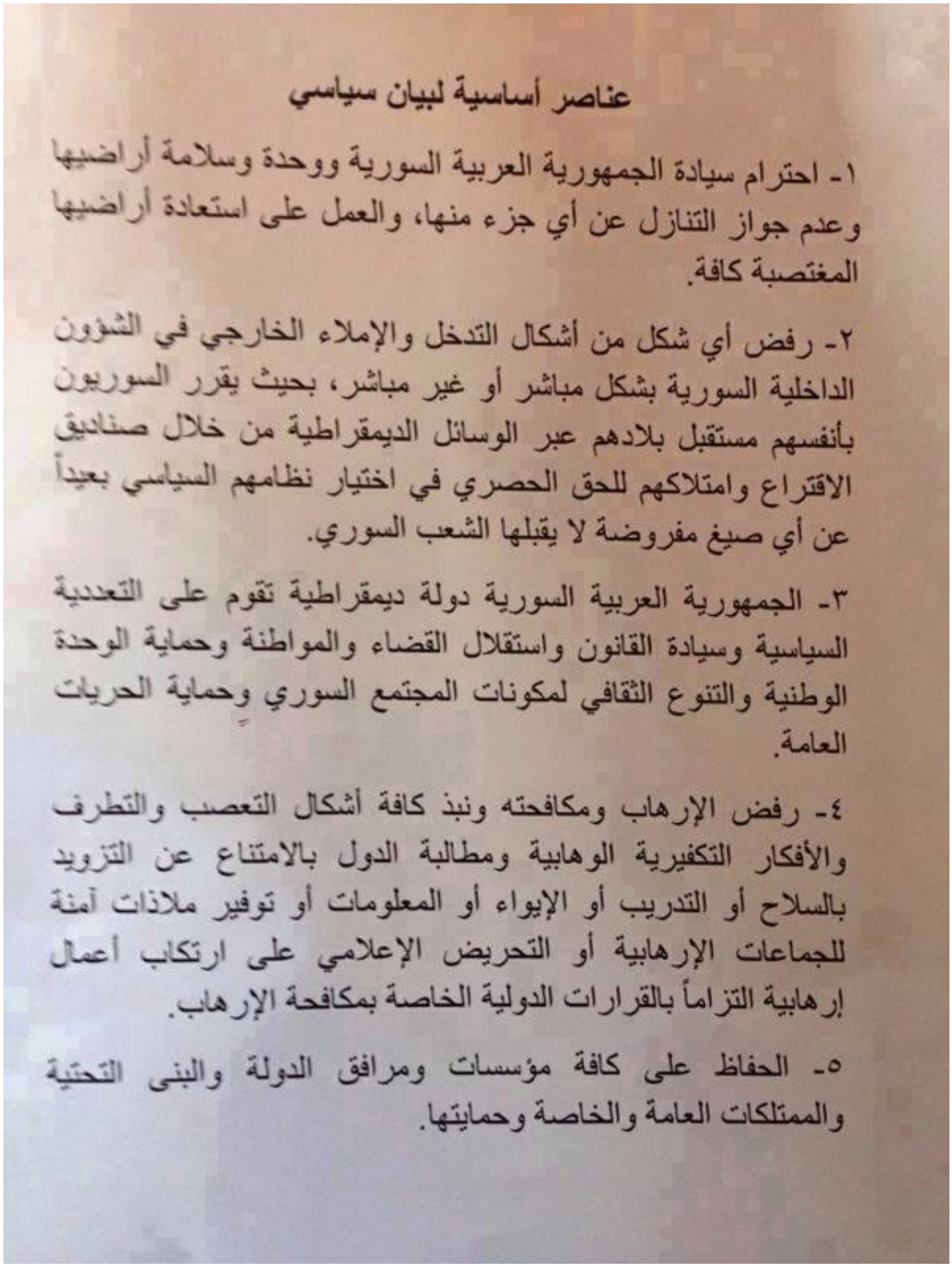

عناصر أساسية لبيان سياسي

١- احترام سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها وعدم جواز التنازل عن أي جزء منها، والعمل على استعادة أراضيها المغتصبة كافة.

٢- رفض أي شكل من أشكال التدخل والإملاء الخارجي في الشؤون الداخلية السورية بشكل مباشر أو غير مباشر، بحيث يقرر السوريون بأنفسهم مستقبل بلادهم عبر الوسائل الديمقراطية من خلال صناديق الاقتراع وامتلاكهم للحق الحصري في اختيار نظامهم السياسي بعيداً عن أي صيغ مفروضة لا يقبلها الشعب السوري.

٣- الجمهورية العربية السورية دولة ديمقراطية تقوم على التعددية السياسية وسيادة القانون واستقلال القضاء والمواطنة وحماية الوحدة الوطنية والتنوع الثقافي لمكونات المجتمع السوري وحماية الحريات العامة.

٤- رفض الإرهاب ومكافحته ونبذ كافة أشكال التعصب والتطرف والأفكار التكفيرية الوهابية ومطالبة الدول بالامتناع عن التزويد بالسلاح أو التدريب أو الإيواء أو المعلومات أو توفير ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية أو التحريض الإعلامي على ارتكاب أعمال إرهابية التزاماً بالقرارات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

٥- الحفاظ على كافة مؤسسات ومرافق الدولة والبنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة وحمايتها.